

تقرير

حسن دياب حرّاً بعد 10 سنوات من الاحتجاز في كندا وفرنسا: سيرة رجل بريء

عُثرت عليها المخابرات الفرنسية في ملفات «الشتازي»، المخابرات الألمانية الشرقية، قادتهم إلى اتهام حسن دياب، واسترداده من كندا بعد معركة مع جزء واسع من الرأي العام الكندي، وزملائه في الوسط الأكاديمي، بدأت عام 2008، عندما جرى توقيفه، واتخذ قرار بعد ذلك بتسليمه إلى فرنسا. وأثر استئنائه القرار، خانت المحكمة العليا الكندية المواطن الكندي دياب وسلمته إلى فرنسا، رغم عدم وجود معاهدة استرداد بين البلدين، وعدم وجود سابقة لتسليمها مواطناً كندياً إلى بلد أجنبي.

حسن دياب حر لأن القضاة دمروا قرينة الرسم التشبيهي واستندوا في مطالعتهم إلى انتفاء الدليل، وإلى تناقض أقوال الشهود عن مهاجم جرى تقدير عمره آنذاك ما بين الأربعين والخمسة والأربعين عاماً. حسن دياب لم يكن قد تجاوز السادسة والعشرين من العمر، وأخذت المطالعة بأقوال دياب، وشهادة زملائه في الجامعة اللبنانية، عن وجوده في بيروت في أيلول وتشيرين الأول عام 1980، وحضوره امتحانات نهاية العام بعيداً عن باريس التي شهدت الهجوم. كما أن القضاة لم يجدوا في حسن دياب سوى سيرة رجل بريء.

(الأخبار)



حسن دياب إلى الحرية. اللبناني - الكندي في عامه الرابع والستين لن يكون جورج ابراهيم عبدالله، سجيناً سياسياً عربياً ثانياً ورهينة الخضوع الفرنسي للابتزاز الأميركي والإسرائيلي. لكن الطريق من الزنزانة إلى بوابة سجن فلوري ميروجيس في ضاحية باريس استغرق قطعها ثلاثة أعوام في الاحتجاز الفرنسي، وقبلها ستة أعوام من التوقيف والمعارك القضائية في كندا، ثم مواجهة نموذجية بين قضاة التحقيق الفرنسيين الذين طلبوا ثماني مرات متتالية إخلاء سبيله لعدم كفاية الدليل، قبل أن توافق محكمة الاستئناف على الطلب الأخير، وترد طلب الادعاء الباريسي مثوله أمام المحكمة.

قضاة التحقيق الثلاثة، وقاضي إخلاء السبيل، أجمعوا على الإقرار بانعدام أي دليل ضده في دعوى الهجوم الشهير على كنيس شارع كوبرنيك في الثالث من تشرين الأول 1980. لن يذهب أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة أوتاوا إلى أي محاكمة، ولن تحول دون عودته من السجن الفرنسي الكبير إلى عائلته الكندية اللبنانية، لا مذكرة الادعاء العام لاستئناف الدعوى، لأنها لا تستطيع قانونياً تعليق قرار إخلاء السبيل، ولا صراخ اللوبي الإسرائيلي في فرنسا. فمطالعة إخلاء سبيل دياب أظهرت نأي القضاة بأنفسهم عن الضغوط الإسرائيلية الرامية إلى وضع قضية دياب في سياق صراع جغرافي سياسي، يحيق بالقضية ويعرضها لخطر الابتزاز من الدول المعنية بالملف، أي إسرائيل، والمنظمات الصهيونية المؤيدة لها في فرنسا.

الهجوم على الكنيس في الدائرة السادسة عشرة الباريسية، فتح مزدوجين عريضين من الانفجارات التي تعرضت لها الجاليات اليهودية في أوروبا، وبقي هجوماً من دون اسم لمرتكب، أو جماعة تدعي المسؤولية عن الانفجار الذي أودى بحياة أربعة من رواد الكنيس، وجرح أربعين آخرين. القرينة اليتيمة التي اصفرت وتعتقت في ملفات المحققين الفرنسيين هي رسم تشبيهي لمنفذ العملية أوحى به للقضاة عامل فندق فرنسي، لمح رجلاً أبيض البشرة، أشقر الشعر. الرسم الذي احتفظ به الفرنسيون أربعة عقود، والذي كان جزءاً من قرائن أخرى تتعلق بعمل المجموعات العربية والفلسطينية الخارجية ربما



تقرير

«مواطنون ومواطنات في دولة»: لسنا ضعفاء

إقرار نظام ادخار إجباري للمقيمين واختياري للمغتربين وإقرار نظام تقاعدي لجميع اللبنانيين العاملين وتوفير تغطية صحية شاملة لجميع اللبنانيين المقيمين ممولة من الضرائب على المداخل الريعية، وضع نظام لضمان البطالة، تخفيض كلفة المعيشة وكلفة الإنتاج المحلي، وقف مفاعل كل النسويات على الاعتداءات على المال العام والأموال العامة واستردادها وتغريم المعتدين، إقرار نظام مدني مرجعي للأحوال الشخصية إلا من اختار الانضمام إلى الأنظمة الطائفية، تحقيق الاستقلالية الفعلية للقضاء وإنهاء بدع التعاقد في الإدارة العامة».

من أجل تظهير الحجم الفعلي للرافضين سلطة الأمر الواقع، تدعو مواطنون ومواطنات في دولة إلى «التحالف السياسي المتين، والجهود في هذا المسعى بدأت منذ أشهر طويلة وستثمر قريباً». وقد خصصت «الحركة» رقمًا هاتفيًا (202040/81) لاستقبال اتصالات من يريد «المساهمة بالجهد وتأمين الموارد البشرية والمادية اللازمة».

(الأخبار)

يطرحه الحزب الشيوعي أيضاً. أين أصبح التنسيق بين الطرفين؟ يُجيب نحاس «الأخبار» بأن التواصل «مع الشيوعي أصبح مُتقدماً. تماماً كما أننا منفتحون على التواصل مع الجميع». ولكن، لا يزال هناك عقبات تؤخر إعلان المبادرة الوطنية، وهي بحسب نحاس «توضيح الخط السياسي، ولجم الطموحات الشخصية لبعض».

سوف يكون لـ«الحركة» مُرشحون إلى الانتخابات النيابية في مختلف الدوائر، ويتعهد هؤلاء بتقديم مشاريع قوانين تتعلق بـ: «استعادة احترام تراتبية المرجعيات القانونية، إزالة كل العوائق التي تُقيد الحق بالمراجعة أمام مجلس شورى الدولة والمجلس الدستوري، إلغاء مفاعل كل القوانين والأعراف التي تميز بالحقوق والواجبات بين المواطنين على أي أساس كان، تحويل الحقوق النظرية في العمل والتعليم والسكن وغيرها من مجرد شعارات إلى وقائع تمكن المواطنين والمواطنات من فرضها، فرض إلزامية الإحصاء الدوري للمقيمين دون تصنيف أي منهم في الطوائف وتسجيل أماكن إقامتهم الفعلية،

الجهود من أجل إعلان تحالف سياسي متين ستثمر قريباً

ذكر البيان أن «الطلب على التغيير عارم، لكن عرض المشروع التغيير، على وضوحه، ما زال مُشتتاً ويصوّر على أنه ضعيف». في لبنان أزمة كبرى، و«نظام الأمر الواقع يهدد لبقاء المجتمع. أطاح بمرجعياته الدستورية والقانونية الشكلية منذ زمن، وأطاح بالإدارة والقضاء وبكل الوظائف الأساسية للدولة». انطلاقاً من هنا، «بات وقف هذا المسار المأزوم مهمة وطنية... لتجمع كل مكونات حالة الاعتراض الديموقراطي للسبيل معاً وفق مسار إنقاذي عنوانه المركزي بناء الدولة المدنية الديموقراطية القادرة والعادلة». يُشبه هذا العنوان ما

«لتكون دولة، ولنكون مواطنون ومواطنات»، عقدت حركة مواطنون وصحافياً أمس في مقرها في بدارو. الانتخابات النيابية التي ستجرى في أيار المقبل، استوجبت التوجه إلى اللبنانيين، فهذا الاستحقاق سيكون مناسبة «لتجميع الصفوف وحشد القوى وتظهيرها، إنما خلف برنامج مشترك لإزاحة سلطة الأمر الواقع وإقامة الدولة التي يستحقها اللبنانيون». كما ورد في البيان الذي قرأه الأمين العام لـ«الحركة» الوزير السابق شربل نحاس. بدأ الأخير تقديم رؤيته بالتأكيد «لسنا ضعفاء، فنحن الحاضرون في كل لبنان وقوتنا توازي على الأقل قوة أكبر القوى الطائفية الزبائنية على مجمل المساحة الوطنية... نحن أقوياء... نحن العاملين لبناء هذه الدولة». حين يتحدث عن «القوة»، يقصد نحاس حركة مواطنون ومواطنات في دولة. أين لمست هذه القوة؟ «الانتخابات البلدية شكلت عينة شاملة، وأظهرت أن قوتنا تساوي 7 في المئة» من المقترعين، يقول رداً على سؤال «الأخبار».

الله، حركة أمل أم التيار العوني؟ «أنا على مسافة واحدة، وقادر على التواصل مع الجميع. وإذا لم أكن خيار الثلاثة أنسحب». ولكن، في حال الترشح والفوز، إلى أي تكتل سننتهي؟ يُفترض أن أكون في نفس موقع النائب الحالي (التغيير والإصلاح)، إلا في حال حصول تغيير ما. يتعارض ذلك مع ما تقوله مصادر في 8 آذار بأنه «لا يبدو أن حركة أمل مهتمة بمقعد جبيل أو البقاع الأوسط، لذلك الأرجح أن يكون من حصة حزب الله، مع التشديد على أن الأمر لم يُبحث جيداً بعد». تشير المصادر إلى أن المشكلة في جبيل أنه «لا يوجد أسماء لامعة». في حين أن المرشح يجب أن يكون «حصاناً يستطيع جذب الناخبين ويحصل على الصوت التفضيلي». سيؤثر هذا المعيار «على اختيار المرشح. فإذا كان شخصاً لا يملك الحد الأدنى المطلوب لا يُمكن السير به». وتؤكد المصادر، رداً على سؤال، أن المرشح «سيكون من قضاء جبيل، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مُنتسباً إلى حزب الله»، فيما تلفت مصادر من الفريق نفسه إلى أن الأوفر حظاً للترشيح هو المحامي حسين همدان.